جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الأحوال السياسية في اليمن

(دراسة في الجذور السياسية للحركات الفكرية والانفصالية)

١٩٤٨-١٩٧٨م

إعداد

د. عبد الله بن علي العجلان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ والحضارة،
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الأول- فبراير)
(الجزء الثالث (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الأحوال السياسية في اليمن (دراسة في الجذور السياسية للحركات الفكرية والانفصالية) ١٩٤٨-١٩٧٨م

عبد الله بن علي العجلان
قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *alajlan15@gmail.com*

الملخص:
تتناول هذ الدراسة الحديث عن (الأحوال السياسية في اليمن – دراسة في الجذور السياسية للحركات الفكرية والانفصالية، في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨–١٩٧٨م) وتناقش الدراسة المتغيرات الداخلية في اليمن والتي أسهمت بظهور الأفكار والمذاهب الهدامة والحركات السياسية الانفصالية، كما تحلل هذه الدراسة عوامل نشوئها وسياسة الحكومة اليمنية تجاهها، سواء بدعم أو استغلال أو ابتزاز للعالم بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص بحجة مساعدتهم للقضاء عليها، مستغلة دعم بعض الجهات الإعلامية ذات الانتشار الواسع، حيث مضى على تدهور الأوضاع – بشكل لافت– في اليمن قرابة الثلثي قرن... وأخيراً ستتطرق الدراسة لأبرز الأحداث في فترة كل رئيس، ومن ثم الخروج بخلاصة للحكم على فترته الرئاسية، وأثر ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الأحوال السياسية، الحركات الفكرية والانفصالية، الأنشطة الإرهابية.

تم دعم هذا العمل وتمويله من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

•This work was supported and funded by the Deanship of Scientific Research at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU) (grant number IMSIU RG*23075*

Political conditions in Yemen (a study of the political roots of intellectual and separatist movements) *1948-1978* AD

Abdullah bin Ali Al-Ajlan
Assistant Professor of Modern and Contemporary History, Department of History and Civilization, College of Social Sciences, Imam Muhammad bin Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: *alajlan15@gmail.com*

Abstract:

This study examines the political situation in Yemen, focusing on the political roots of intellectual and separatist movements between 1948-1978. The research discusses internal factors in Yemen that contributed to the emergence of extremist ideologies, harmful doctrines, political movements, and separatist activities. It analyzes the factors behind their rise, the public's stance, and the Yemeni government's policies towards these movements. The study explores how these movements have been either supported, exploited, or manipulated by the international community and neighboring countries under the pretext of assistance to eliminate them. This study also emphasizes the noticeable deterioration in Yemen over the past century. Finally, the study examines the significant political events during each presidential term, drawing conclusions about each president's tenure and its impact internally and externally.

Keywords: *Yemen, Separatist Movements, Extremist Ideologies, Political Movements, Terrorist Activities.*

مقدمة:

لم يكن اختياري لهذا الموضوع قد جاء بمحض الصدفة؛ فقد كنت أنوي الكتابة حول فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح (١٩٧٨-٢٠١٢م) وظهور الحركة الحوثية في عهده، إلاّ أنني آثرت الكتابة عن حقبة مهمة من تاريخ اليمن كانت سبباً إلى وقتنا الحاضر في نشوء عديد من الحركات الانفصالية والمذاهب الفكرية، وذلك لما يحمله رؤساؤها من تناقض ومكر، معتبرين ذلك سياسة حكيمة مما افقدهم في النهاية التأييد في الداخل والخارج.

إن الحديث عن أي موضوع يتعلق بتاريخ اليمن لابد من كونه شائكاً وصعباً على الباحث أن يوصل ما يريد في بحث قصير كهذا؛ لكن حسبنا من القلادة ما أحاطت بالعنق؛ ذلك أن القبائل بشيوخها والجماعات والجمعيات والأحزاب والكتل والصحافة الداخلية والخارجية، وكذلك التدخلات الأجنبية كانت هي من تصنع الأحداث والتاريخ في اليمن وتؤثر فيه وعليه بشكل مباشر وغير مباشر، والتي كانت في بعض الأحيان سبباً مباشراً في اندلاع حرب أو نهايتها. حيث تجيب هذه الدراسة على فرضية مفادها: ما السياسة التي اتبعها حكام اليمن من ملوك ورؤساء والتي آلت بهم إلى نهاية فترة حكمهم قبل أوانه الذي هم أرادوه، وكيف تحولت اليمن لتكون أرضا حاضنة للحركات الفكرية والانفصالية، ولماذا تباينت مواقف الدول الإقليمية في تعاطيها مع الملف اليميني؟

لقد حبى الله اليمن بموقع جغرافي متميز[١]، حيث تشرف فيه على بحرين ومضيق لهما مردوداً اقتصادياً كبيراً يسهم بشكل مباشر في خلق دولة مدنية متقدمة

---

(١) تقع اليمن في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشَّرق عمان، ومن الغرب البحر ←←←

عالمياً، كما أن الأرض تكتسب مكانتها بالثروات التي تنتجها، وبالسكان الذين يأهلونها، ولذا فإن معرفة مكونات المجتمع اليمني ستقودنا حتماً لفهم خلفياتهم الفكرية، وهو أمر في غاية الأهمية، فتعدد السكان في المجتمع الواحد إمَّا يكون مصدر قوة أو مصدر ضعف حسب الأجناس الذين يأهلونه، كما أن لذلك "أثره على وضع الدولة السياسي وقدراتها العسكرية ومدى تقدمها الحضاري"(١). وهذا حتماً سيؤثر في رسم سياسة الدولة وعلاقاتها الخارجية، يقول نابليون بونابارت: "أرني خريطة أي دولة وسأشرح لك ما يجب أن تكون سياساتها الخارجية"؛ وذلك لأنَّ كل خريطة دولة لها ارتباط مباشر مع مجموعةً من العوامل التي يجب على الدولة إتباعها لتحقيق مصالحها في المنطقة(٢).

→→→

الأحمر، وتشرف اليمن على مضيق باب المندب حيث يعد هذا المضيق من أهم الممرات المائية في العالم، ومن أهم مدن اليمن صنعاء وعدن، قال الهمداني: "عدن جنوبية تهاميه وهي أقدم أسواق العرب"، وعن صنعاء يقول الهمداني: "هي أم اليمن وقطبها لأنها في الوسط منها"، انظر: الهمداني، الحسن بن أحمد: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد ابن علي الأكوع الحوالي، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط١، ١٤١٠هـ /١٩٩٠ م، ص٩٠، ٩٤؛ وللمزيد انظر: الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى (كتاب جغرافي جيولوجي تاريخي)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط ٢، ١٤١٢ هـ|١٩٩١ م، ج١، ص١٩-٢٠.

(١) عبدالوهاب، عبدالمنعم: جغرافية العلاقات السياسيَّة (دراسة وتحليل تطبيقي يعلم الجيوبوليتكين والجغرافيا السياسية)، الكويت، وكالة المطَبوعات، ط١، ١٩٧٧م، ص١١٧.

(٢) حجي، المثنى حمزة: قراءات استراتيجية لأحداث الشرق الأوسط والعالم، الرياض، ب. ن، ط١، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م، ص١٩٢.

تاريخياً: فإن اليمن قد احتلت مكانة تاريخية مهمة على امتداد العصور التاريخية، مما جعلها مطمعاً للقوى العالمية والمحلية[١]، ففي العصر الحديث قامت الدولة العثمانية بشن هجماتها على اليمن وبسط نفوذها مرة أخرى على اليمن في الفترة ما بين عامي (١٨٤٩-١٩١٨م)[٢] حيث جعلت من صنعاء عاصمة إدارية تابعة لإسطنبول، بعدها عمل العثمانيون على إخضاع باقي أجزاء اليمن لنفوذهم وإن لم يكن ذلك بشكل كليٍّ، وهذا راجع بالأساس إلى صعوبة التضاريس فيها خاصة صعدة[٣] والجبال المحيطة بها[٤] على الرَّغم من محاولة الدولة العثمانية تطوير المنشآت العامة إلاّ أنها كانت تواجه عراقيل على أيدي الأئمة الزيدية والقوى المحلية المساندة لهم في اليمن[٥].

---

(١) هذه سنة إلاهية في الكون، إذ جعل النزعة الذاتية وحب الذات من الصفات البشرية، فأتت دولة تلو دولة، وستستمر كذلك إلى قيام الساعة، يقول عز وجل في محكم التنزيل ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّام نُداوِلُها بينَ ٱلنَّاسِ﴾ آل عمران، ١٤.

(٢) للمزيد عن الوجود العثماني، انظر: أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٦م، ص٩٨.

(٣) تقع صعدة شمال غرب العاصمة صنعاء، على بعد حوالي ٢٤٣ كيلو متراً، انظر: مجموعة من المؤلفين: معجم البلدان والقبائل في شبه الجزيرة العربية والعراق وجنوبي الأردن وسيناء، ترجمة وتعليق: عبدالله بن ناصر الوليعي، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، مج٥، ص٣٠٤.

(٤) قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٣٢

(٥) قدورة، تاريخ، ص٣٣.

اليمن وعوامل النزاع:

ظلت اليمن من الدول غير المستقرة سياسياً إضافة إلى كونها متخلفة اقتصادياً، مما جعلها متأخرة تنموياً أسوة بدول الجوار، كما لم تلحق اليمن بمصاف دول العالم الثالث، فهي –منذ عدة عقود– تعمل على استكمال بناء نظامها الأمني وذلك بهدف الاستقرار سياسياً وحضارياً، وهذا بنظري لا يمكن أن يتأتى –على الأقل– في الوقت الراهن أو القريب العاجل؛ لأن عقود الهدم قد طالت في اليمن، فكم ستستغرق عقود البناء؟.

وهذا يسوقنا لمعرفة الجذور التاريخية لنشوء الحركات الفكرية والانفصالية حيث يجرنا السياق التاريخي لمعرفة أحوال الفترة التي سبقت نشوئها. إذ لم يكن للشمال اليمني أن يتنفس الصعداء بخروج العثمانيين من اليمن على إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨م حتى أعلن الإمام المستبد يحيى حميد الدين[١] تفرده في الملك واستقلاله بالبلاد، متبعاً سياسة العزلة عن العالم الخارجي[٢]، حيث كان الإمام يحيى يمثل الزعيم الروحي والدنيوي لرعاياه، ومع هذا فهيبته محدودة خاصة عند القبائل التي تدين بالمذهب الزيدي، علاوة على وجود بعض التجار

---

(١) هو الإمام يحيى حميد الدين المتوكل على الله، هو إمام الزيديين من عام ١٩٠٤م وحتى عام ١٩٤٨م، أسس الدولة المتوكلية اليمنية بعد خروج قوات الدولة العثمانية، انظر للمزيد: الريحاني، أمين: ملوك العرب، لندن، مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠٢١م، ص١٠٥؛ زناتي، أنور: موسوعة تاريخ العالم (منذ توحيد القطرين وحتى أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها – دراسة حولية تقوم على المصادر والوثائق)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٥٦.

(٢) للمزيد عن حكم الامام يحيى وما تبعه من أحداث حتى ثورة سبتمبر، انظر: المولى، سعود: اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، بيروت، مدارك للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م، ص٦٩.

المتنفذين وأصحاب المصالح، والفلاحين الذين يدينون بالشافعية، ومع وجود هذا التنوع الفكري إلاَّ أن النظام الملكي قد تمكن من تثبيت دعائم حكمة لمدة جاوزت الأربع عقود، إذ يعود قصر عمر هذه الدولة لغلبة الفكر الرجعي خاصة في منتصف الثلاثينات الميلادية حيث أخذت الإمامية تهوي شيئاً فشيئاً، كم ظهر تردي الأوضاع في مختلف مجالات الحياة السياسية والحضارية، فسياسة العزلة عن العالم الخارجي ولّدت شعباً متخلفاً عن العالم الثالث، حيث "أوجدت مظاهر الجمود والتخلف انعكاساً لها على مستوى العلاقات الاجتماعية، وكانت بذلك هي القيد الذي أعاق التقدم الاقتصادي للمجتمع اليمني"(١).

ومع ذلك فإن بصيص الأمل لا يزال موجوداً في ظل وجود دعم إقليمي صادق معها، هدفه خلق استقرار أمني في المنطقة وتحويلها من منطقة صراع إلى منطقة ازدهار عالمي، وذلك بعد أن يتمكن اليمن برجاله من القضاء على أتباع الفرق الضالة، والأفكار الهدَّامة والتنظيمات الطامعة، وخلق مجتمع يمني متحضر.

عانت اليمن من آثار التنوع المذهبي والفكري في مجتمعها فكان لذلك أثراً على لحمة الصف وتوحيد الكلمة، وهذا البعد هو ما تفتقده اليمن، حيث نتج عن ذلك خلق نزاعات فكرية داخلية أدَّت في النهاية لتحول اليمن كي تكون حاضنه للفرق والجماعات الانفصالية المعادية للنظم السياسية العالمية، ولا شك أن تلك الحركات الفكرية والانفصالية قد تلقت دعماً على شقين (داخلي وخارجي) حيث تمثل الداخلي في بعض أصحاب النفوذ والسياسة الذي اتخذوا من هذه الجماعات معبراً للوصول إلى غاياتهم السياسية تارة والتلويح بهم والتهديد بهم ضد الدول الإقليمية وضد

---

(١) ايلينا . ك، جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٥-١٩٦٢م، ترجمة: علي عبد الله البحر محمد، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٩-١٠.

الأحزاب الداخلية تارة أخرى، بل إن تحجج بعض رؤساء اليمن أمام الرأي العام القاضي بضرورة محاربتهم والقضاء عليهم أدَّى مع مرور الوقت إلى استنزاف اقتصاد اليمن وابتزاز الدول المجاورة مالياً من أجل الحصول على أكبر قدر من الدعم المادي والعسكري، وهذه الاستراتيجيات(١) بنظري قصيرة المدى في عمر الدول لا عمر البشر، حيث نلاحظ أن السياسة التي انتهجها رؤساء اليمن منذ الثورة والتي تمثلت في محاولة خلق التوازنات الشعبية بين التكتلات السياسية ومن ثم الخروج من عنق الزجاجة في كل مرَّة ينحصرون فيها، لا شك أنها سياسة ضعيفة وحل مؤقت؛ بل أصبحت تلك التكتلات هدفاً ولقمة سائغة لكل من يريد أن يوجد له قدماً في اليمن وذلك من خلال دعم تلك الكيانات السياسية والانفصالية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من قبل دول لها مصالح استراتيجية في المنطقة(٢).

ومن جانب آخر نلاحظ أنه تولَّد لدي هذه الكيانات عداء فكرياً وسياسياً واقتصادياً ضد مصالح الدول الإقليمية، حيث أدَّى ذلك في النهاية إلى تدهور الأحوال السياسية في اليمن ودخولها في مرحلة خطيرة، وهذا ما يمكن أن نجعله النوع الثاني من أنواع الدعم الخارجي المؤدي بالنهاية للفشل لعدم وجود أرضية مناسبة تساعد على تحقيق النجاح.

---

(١) الاستراتيجية هي: "العلم والفن الذي بموجبه أو على نمطه تستخدم القوة والامكانات العسكرية لتأمين الوصول الى الغايات والأهداف في أوقات الحروب، كما أن الاستراتيجية هي العلم والفن الذي تستعمله القيادات العسكرية في قيادة وتوجيه الإمكانات الموجودة لديها خاصة في حالات الحروب لمقابلة العدو خلال المعارك ، واستثمار تلك الإمكانات تحت ظروف ملائمة للوصول إلى الغاية والهدف والتغلب على العدو وإحراز النصر"، " ولذا أصبحت الدول ذات الكيانات السياسية والعسكرية المرموقة في العالم تتبع سبيل السلم بدلاً من سبيل الحرب للوصول إلى الغايات والأهداف" انظر: عبدالوهاب، جغرافية العلاقات، ص١٦٧.

(٢) من أمثله ذلك: تدخل إيران لصالح الثوار الحوثيين.

ومما لا شك فيه أن من العوامل التي ساهمت في جعل اليمن أرضاً حاضنة للحركات الانفصالية هو تنامي أعداد السكان المطّرد خاصة في المناطق الشمالية، كما ألقت قلّة الموارد الطبيعية بظلالها على أحوالهم خاصة مع إهمال الزراعة النافعة التي تشتهر بها اليمن كالبن، والتوجه لزراعة الأعشاب السامة للأبدان كالقات، كل هذه العوامل وغيرها أدَّت في النهاية إلى تفشي الأمراض، والفقر، وظهور الهجرات الجماعية.

وعلى الوجه الآخر نلاحظ دخول العناصر الأجنبية الإرهابية لقعر اليمن واتحادها فكرياً مع تلك الحركات الانفصالية[1]، ومما لا شك فيه قلة الوعي أدَّى في النهاية إلى استغلال القوي الطامعة في كتابة الدساتير المكذوبة، والمختلقة، ووضع الشعارات الرَّنانة بهدف خلق جماعات جوفاء، سطحية في الاطلاع والثقافة، تمسَّكت بقشور الدّين إلى أن أصبحت فريسة سهلة في يد من يوجهها فكرياً لخدمة مصالحها الذاتية، كمَا حصل مع تنظيم القاعدة والإخوان وأخيرا الحوثيين وهذه الجماعات لن تكون الأخيرة فاليمن لا تزال مهيئة لظهور عديد من التكتلات الانفصالية الطامعة ما دام أن الفقر والجهل والتدخل الأجنبي مستمراً والعكس بالعكس ستتلاشى تلك الظواهر متى ما نُشر الوعي وأُوجد الكيان السياسي القوي والمتماسك.

(١) منذ عام ١٩٤٨م نلاحظ دخول جماعات ذات أفكار إرهابية مثل جماعة الإخوان المسلمين، واستمرت اليمن حاضنة لتلك الجماعات المتطرفة حتى أنه بعد نهاية حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي (١٩٨٩م) شهدت الأراضي اليمنية توافد عناصر تابعة لتضيم القاعدة الإرهابي، حيث مارسوا عدداً من العمليات الإرهابية داخل اليمن والدول المجاورة لها.

مساوئ الحكم اليمني (١٩٤٨-١٩٧٨م):

تعاقب على حكم الشمال اليمني عدَّة حكام، وذلك منذ اندلاع الثورة التي قام بها عبد الله بن أحمد الوزير[١] على الإمام يحيي حميد الدين[٢] في ١٧ فبراير ١٩٤٨م[٣] حتى تولي علي عبدالله صالح الرئاسة في ١٧ يوليو من عام ١٩٧٨م. حيث نلاحظ أن هؤلاء السَّاسة كانوا من أكثر الشخصيات العربية جدلاً في التاريخ الحديث، وذلك

---

(١) عبد الله بن أحمد بن الوزِير ولد بمدينة صنعاء وسط أسرة علوية عام ١٨٨٥م، ثم أصبح من علماء وأعيان الزيدية، ومن مستشاري الإمام يحيى حميد الدين، وترقى حتى اصبح بمثابة رئيس الوزراء، وكان يضمر حقدا على ولي العهد سيف الإسلام أحمد بن يحيى، ومرض الإمام يحيى وولي العهد خارج صنعاء، فطمع ابن الوزير بالملك، فدبر قتل الملك ونصب نفسه حاكماً، لكنه لم يدم سوى أربعة وعشرون يوما، (١٨ فبراير – ١٤ مارس ١٩٤٨) حيث ثار عليه أنصار الإمام الشرعي " أحمد بن يحيى " في قصر غمدان، واعتقلوه وحملوه إلى مدينة حجة حيث أمر الإمام أحمد بقتله وقتل وزير خارجيته الكبسي، فتم ذلك صباح يوم الخميس ٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٧هـ/٨ أبريل ١٩٤٨م، انظر: الزركلي، خير الدين: الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٤، ص٧٠-٧١.

(٢) هو الإمام يحيى حميد الدين المتوكل على الله، هو إمام الزيديين من عام ١٩٠٤م وحتى عام ١٩٤٨م، أسس الدولة المتوكلية اليمنية بعد خروج قوات الدولة العثمانية، انظر للمزيد: الريحاني، أمين: ملوك العرب، لندن، مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠٢١م، ص١٠٥؛ زناتي، أنور: موسوعة تاريخ العالم (منذ توحيد القطرين وحتى أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها – دراسة حولية تقوم على المصادر والوثائق)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٥٦.

(٣) حاول الإمام يحيى مقاومة بوادر الثورة، عن ذلك انظر: أوبالانس، أدجار: اليمن (الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م) ترجمة: عبدالخالق محمد لاشين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠م، ص٨١-١١٣.

لتباين استراتيجية كل رئيس عن الآخر، مما جعل الحكم عند المؤرخين متبايناً، والعواطف متغايرة، والمجتمع ناقم، والثورات متعددة.

ولعل من أسباب عدم الاستقرار الأمني والسياسي في اليمن هو تلك التركيبة السكانية فيه حيث ينقسم المجتمع اليمني إلى طبقتين: الأولى وتتكون من: السادة الأشراف الذين يفترض فيهم النسب النبوي، أما الطبقة الثانية فتتكون من: القضاة، وشيوخ القبائل، والعساكر، والتجار، وأخيراً عامة الناس، حيث كان أتباع الطبقة الأولى من فقهاء وأئمة هاشميون يغيرون ويختارون من المعتقدات الزيدية ما توافق مصالهم، حيث حصروا الإمامة في الهاشميين، ونتيجة لذلك مارس الإمام يحيى حميد الدين وأبناؤه حكماً تعسفيا للغاية على الطبقة الثانية، وهو ما يفسر مشاركة عديد من الزيديين في سلسلة من التمرد والثورات الذي أدى في النهاية إلى سقوط المملكة المتوكلية على يد العساكر، فوجدت القبائل ذلك فرصة للمشاركة في السلطة بعد التهميش والانقسام الذي فرض عليها من قبل الحكم الإمامي، الذي استخدم القبيلة كأداة للصراع على السلطة، فتأثر بذلك التجار وعامة الشعب اليمني(١).

وبطبيعة الحال فإن المستفيد من هذا الصراع هي تلك القوى الأجنبية ذات الطموح الاستعماري في المنطقة؛ والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة ومنها استغلال بريطانيا للنزاع الذي حدث بين والدولة العثمانية والقوى المحلية اليمنية(٢)، فأخذت تعمل على تثبيت قدم لها في اليمن، خاصة عدن ذات الأهمية الاقتصادية والتي

(١) حجي، قراءات استراتيجية، ص١٤٨-١٥٠.

(٢) عن ذلك انظر: بولودري، جون: العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ١٩١٤-١٩١٩م، ترجمة: سيد مصطفى سالم، القاهرة، دار الأمين، د. ت، ص٥٥ وما بعدها.

تمكنت من السيطرة عليها عام ١٨٣٩م[١]. والشيء بالشيء يذكر حينما نلاحظ في عصرنا هذا تدخل إيران في الشؤون الداخلية لليمن[٢].

ومن جانب آخر نلاحظ أن الضعف الأمني وقلّة الوعي الفكري والعلمي الذي حدث في اليمن، والأطماع السياسية التي تولّدت عند بعض أبناء هذا المجتمع خاصة الضباط منهم، قد أسهم بشكل مباشر في تغلغل نشاط الحركات السلفية[٣]، وتنظيم الإخوان المسلمين داخل المجتمع اليمني، والذي بدأ في أواخر العهد الملكي، وذلك في الفترة التي لم يكن يسمح فيها بقيام الأحزاب السياسية فلجأ هذا التنظيم لممارسة أنشطته بشكل سري بهدف مناضلة النظام القائم[٤].

ومن جانب آخر نلاحظ أن جماعة الإخوان في اليمن قد مارست أنشطتها تحت مضلة جماعة الإخوان في مصر؛ والسؤال هنا: ما الدافع وراء اهتمام جماعة الإخوان المسلمين بزرع ذراع لها في اليمن: ويمكن القول: بأن رموزها رأوا في اليمن ملاذاً

---

(١) قدورة، تاريخ، ص٣٣-٣٥.

(٢) عملت الإستراتيجية الإيرانية على اختراق الزّيدية وتحريفها مذهبياً اعتماداً على بعض الأفكار المشتركة مما يفسر التوسع الكبير في التبشير الجعفري في اليمن بعد الانفتاح السياسي والتجنيد الطائفي الذي يجري بشكل مستمر أملاً في تحويل اليمن إلى جزء دائم من الهلال الشيعي أو بالأحرى الكماشة الصفوية حول الجزيرة العربية، وكان لها أيادٍ مباشرة في تحويل الحوثيين كي يكونوا أقرب للشيعة الإثني عشرية ومن ثم دعمهم مادياً وعسكرياً وتحويلهم وسيلة للنفوذ عبر اليمن إلى داخل الجزيرة العربية، انظر: حجي، قراءات استراتيجية، ص١٩٦.

(٣) للمزيد عن نشأة وتطور الحركة السلفية الإسلامية في اليمن انظر: الدغشي، أحمد: السلفية في اليمن، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٤م، ص٢٩.

(٤) فريح، م.م وجدان كارون: دور الإخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد: الحادي عشر، سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١م، ص١٦٧ وما بعدها.

لهم في حال تم التضييق عليهم وإخراجهم من مصر، كما أن الشمال اليمني كان مهيئاً فكرياً نتيجة قلّة الوعي الحاصل بسبب تأخر انفتاحهم على العالم، مما جعله عرضة للاستغلال من قبل هذه الجماعات وغيرها(١)، حيث أن اليمن وطوال تاريخيه كان ملاذاً للدعوات الفكرية والسياسية التي تعرضت للاضطهاد في منابعها، كما أن لكثرة المناطق الجبلية الوعرة في اليمن دوراً في إيجاد أوكار لهذه الفرق والنِّحل الثورية والمعادية لجميع الأنظمة السياسية.

ويبقى أمر ألا وهو تساهل المعنيين -في صنعاء خاصة – عن حفظ المجتمع وحمايته من خطر هذه الجماعات، بل أن من المؤسف هو استغلال تلك الجماعات من قبل بعض رؤساء اليمن بهدف خدمة مصالحهم الشخصية على حساب الشعب، وهذا ظهر جلياً طوال عهد رؤساء الجمهورية اليمنية بشكل عام، وذلك حينما عملوا على دعم جماعة على أخرى وحزب على آخر، واحياناً عملوا على توحيد صفوف هؤلاء ضد دول الجوار، مستعملين أسلوب المكر والمراوغة، حتى انقلب السحر على الساحر، فكانت نهايتهم بشكل مأساوي واحداً تلو آخر.

والشيء بالشيء يذكر -بل لا أبالغ- حينما أقول بأن التجربة الناجحة التي خاضها تنظيم الإخوان قد المحت للفرق والنحل والعناصر الضالة التي أتت بعدهم – كتنظيم القاعدة & الحوثيين- بأن الأرض خصبة لزرع أفكارهم، والطريق مفتوح أمامهم، فعوامل النجاح متوفرة، سواء بتهاون السَّاسة أو بانتشار الفقر وما يترتب عليه من انخراط من هم دون مرحلة الوعي الفكري ضمن هذه الجماعات، وغيرها من العوامل المساعدة لمثل هذه التنظيمات المتطرفة.

---

(١) الدغشي، السلفية في اليمن، ص٥٨ وما بعدها.

ثورة ١٩٦٢م وتداعياتها:

يذكر البردوني أن المثقفين في الأربعينات الميلادية كانوا يقولون نريد أن ننهض، ثم أصبحت همساتهم في الخمسينات تقول نريد أن نثور، وكان انفجار أي ثورة في أي قطر من أقطار اليمن كعرس بين المثقفين، وكانت فترة الخمسينات أكثر التصاقاً بالعالم وتحولاته، إذ تزايدت أعداد البعثات والإرساليات في الخمسينات الميلادية، ومن لم يحصل على بعثة دراسية عن طريق موافقة الدولة حصل عليها بطريق الفرار، حيث شكل هؤلاء الطلاب الفارون أو الرسميون تجمعاً سياسياً عرف بالاتحاد اليمني[١] ومقره القاهرة، كما انخرط بعض المبتعثين باتحاد الجناح اليساري، وفي منتصف الخمسينات الميلادية ارتفعت صيحة التذمر فاتفق الكل على سوء القائم وعلى محاولة صنع الممكن، ومنذ أن دخل عام ١٩٥٧م وأصوات هؤلاء المثقفون تنادي بالبديل لهذا النظام القائم في وطنهم، فهل يتطلب الوضع إمامة دستورية تسود ولا تحكم؟، فكان الجانب اليميني من الاتحاد اليمني بالقاهرة يرى أن هذا أكثر إمكانية بل سيكون أعصم لدماء الشعب، ولكن الجانب اليساري من الاتحاد بشقيه: الأممي والقومي، كان يرى إنهاء الإمامة وقيام جمهورية شعبية على غرار ما حدث في مصر ثم في العراق في بحر الخمسينات[٢].

كانت المحاولة الأولى للثورة على الإمامية قد حدثت عام ١٩٤٨م على يد عبدالله الوزير الذي تلقى دعماً مباشراً من تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، ونتج

---

(١) للمزيد عن الاتحاد اليمني وما له من آثار في تمرد القبائل، انظر: أبو اصبع، أحمد: تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن ١٩٥٥-١٩٦٣م، مصر، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٤م، ص٨٦.

(٢) البردوني، عبدالله: اليمن الجمهوري، صنعاء، دار الأندلس، ط٥، ١٩٩٧م، ص٦٠.

عن ذلك مقتل الإمام يحيى، إلاَّ أن ولي العهد أحمد بن الإمام يحيى تمكن من استعادة عرش أبيه، وبذلك فشلت محاولة الانقلاب الأولى(١).

أما المحاولة الثانية للثورة فحدثت عام ١٩٥٥م وهذه المحاولة وإن لم يتحقق لها النجاح، كما تعرض بعض رموزها للسجن والتعذيب، ومع ذلك تمكن الثوار من تحقيق بعض المكاسب أهمُّها تفكيك حكم الإمامية الذي أخذت تدب فيه النزاعات والاختلافات الداخلية نتيجة لما حدث(٢).

ثم هدأت الأوضاع في اليمن لمدَّة سبع سنوات نتيجة لما تعرض له بعض رموز الثورة من سجن واضطهاد، كما أعاد بعضهم ترتيب أجندته مستغلين الضعف الشديد الذي أصاب الحكم الإمامي، علاوة على فقد الأئمة ولاء الشعب؛ كما كثرت الشائعات حول القصر الإمامي واتفاقه مع الحكومة الأمريكية على بناء قاعدة عسكرية أمريكية في اليمن، ثم تلا ذلك هروب بعض القيادات خاصة الوزراء من الأسرة الشافعية إلى عدن(٣)، ويبقى العامل المهم بعد الثورة الثالثة هو عودة بعض القيادات والكفاءات العسكرية من مصر بعد أن تخرجوا من الكليات العسكرية هناك، وكان هؤلاء مشبعين بروح الثورة الناصرية(٤)؛ ونتيجة لذلك عادت القلائل من جديد حيث شهد عام ١٩٦٢م تحولاً جذرياً في تاريخ اليمن السياسي، وذلك إثر اندلاع ثورة قلبت النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري والتي عرفت بثورة سبتمبر وتحديداً حدثت في ٢٦ من هذا الشهر.

---

(١) قدورة، تاريخ، ص٣٥، وانظر للمزيد: نعمان، لطفي فؤاد: سعود واليمن، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، ٢٠٢٠م، ص٤٢ وما بعدها؛ فريح، دور الإخوان، ص١٥٦.

(٢) قدورة، تاريخ، ص٣٦؛ وللمزيد حول هذا المحاولة انظر: عبدالله، عبدالرحيم: اليمن ثورة وثوار، صنعاء، مجلة اليمن الجديد، ١٩٦٣م، العدد٢٠٠١م، ص٢١-٢٢.

(٣) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، اليمن، دار الأندلس، ط ٥، ١٩٩٧م، ص٤٩٥-٤٩٦.

(٤) البردوني، اليمن، ص٤٩٥-٤٩٦

وقع اختيار الثوار من عساكر وضباط على عبد الله بن يحيى السلال -أمير حرس البدر ومدير كلية الطيران- وذلك لأسبقيته في النضال ضد الحكم الإمامي ولانتمائه للطبقات الشعبية(١). وبالفعل تمكن السلال من إسقاط النظام الملكي وإعلان قيام النظام الجمهوري وعاصمته صنعاء وأصبح أول رئيس لما يعرف آنذاك بالجمهورية العربية اليمنية(٢).

كانت ثورة ١٩٦٢م(٣) قاصمة، ليست فقط للحكم الهاشمي، إنما أثارت ذعر المشيخة الزيدية عموماً، فالسائد في اليمن هو أن قوة المذهب تعتمد على الحكم السياسي القائم، وبسقوط الهاشميين فقد علماء المذهب الزيدي أكبر مناصر لهم، مما سمح للمذاهب الأخرى المنشقة -والأكثر تعصباً- عن الزيدية أن تتحرر شيئاً فشيئاً بل إنهم أخذوا يتغلغلون في السلك الدبلوماسي، وهذا كله حدث بالفعل حينما انتهى المذهب الزيدي الفقهي الذي يعتمد على الحاكمية الزيدية التي انتهت على يد السلال وتحولت الإدارة الزيدية إلى شيعية إثني عشرية، وهذا كله حدث بشكل سريع على الرغم من محاولة الأئمة الزيدية منذ ثورة ١٩٤٨م إعادة تأهيل الزيدية القبيلة كأداة لهزيمة النزعة الثورية للزيدية القحطانية، لكن النظام الملكي فشل في صياغة ولاء وطني له، وسيطرت القبلية بأدواتها وفكرها البدائي على الدولة وأنتجت دولة مهلهلة مما أعاد طرح الولاء المذهبي كأداة لتوحيد السلطة والطائفية بدل الولاء القبلي وهيأ الوضع لظهور الحوثي -صاحب المذهب الجارودي- لملئ الفراغ ولعب دور السلطة الجديدة. وفي محاولة للصمود أمام المحاولات الملكية للعودة لكرسي الرئاسة عمل الجمهوريون على استقطاب أبناء القبائل في الأحزاب السياسية

(١) البردوني، اليمن، ص٤٩٩.

(٢) قدورة، تاريخ، ص٣٦؛ وللمزيد حول ثورة السلال انظر: عبدالله، اليمن ثورة، ص٢٢-٤٤.

(٣) عن تفاصيل الثورة انظر: أوبالانس، اليمن، ص١١٧ وما بعدها.

وقيادات البنى التحتية والإدارية المدنية والعسكرية، كما استخدموا الزيدية القبلية ضد الزيدية الهاشمية فوجدت الهاشمية نفسها لأول مرة خارج السيطرة، مما أوحى بانتصار القبائل القحطانية وتوليها زمام السيطرة (١).

كان أمام الثوار اليمنيين الذين خرجوا على الإمام يحيى حميد الدين مهمَّة أخرى تتمثل بضرورة إعادة ولاء القبائل التي كانت موالية للنظام السابق، حيث انقسم العديد منها بين مؤيد للثورة ومعارض لها وراغب بعودة الملكية حيث تلقى كل طرف دعماً من أطراف خارجية، وهناك أصبح لكل موقف أثر مباشر في اندلاع الحرب الأهلية في المناطق الشمالية، فالمؤيدين للنظام الملكي تمركزوا في شمال وشرق اليمن، كما وجد مؤيدون للإمامة في مناطق وسط وجنوب اليمن، وبالفعل شكَّل البدر حكومة جديدة برئاسة عمه الحسن وذلك في ١٧ أكتوبر من عام ١٩٦٢م، وهناك اضطر قادة الثورة للاستنجاد بالجمهورية العربية المتحدة وبالفعل تم تقديم المساعدة الكبيرة لهم، وفي وسيلة للصمود أعلن الثوار في ٣١ اكتوبر عن الدستور الجديد المؤقت، كما عمل الثوار بقيادة عبدالله السلال على إعادة تشكيل بعض الأجهزة الإدارية والقيادية وتطويرها بإدخال الأنظمة القانونية الجديدة، كما أعلن عن تشكيل المجلس الأعلى للدفاع الوطني المشكل من مشائخ القبائل، ثم أخذ يعمل على إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة، حيث منح السلال صلاحيات واسعة فكانت له الرئاسة وقيادة مجلس الوزراء والقيادة العامَة للقوات المسلحة، كما أُخذ بالحسبان التنوع المذهبي الحاصل شمال اليمن حيث قسمت المناصب الوزارية بين الزيود والشوافع، إلاَّ أن الثوار فوجئوا بإحراز الموالين للملكية عدَّة انتصارات كما أخذت قواتهم تتقدم نحو صنعاء، إلا أن إعلان مصر في ١٠ نوفمبر ١٩٦٢م الاتفاق مع الثوار وحمايتهم عسكرياً قد عقد الأمور أكثر أمام أنصار الملكيين كما عرقل من تقدمهم

(١) حجي، قراءات استراتيجية، ص١٤٩-١٥٠.

نحو العاصمة، ومع أن المشهد العسكري قد شهد عدَّة محاولات للتدخل من قبل أمريكا الرامية لاستتاب الأمن هناك والمؤيدة للنظام السابق إلاَّ أنها في الوقت نفسه كانت تتعاطى مع المشهد بتوازن حيث أدركت أن الملكيين لا يمكن لهم الانتصار على الثوار الجمهوريين، وبالفعل أعلنت أمريكا في ١٩ ديسمبر اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية، وكان الهدف من ذلك هو محاولة لمنع تدخل القوى المحلية والمجاورة بشؤون اليمن، وترك اليمن لليمنيين كي يحددوا مصيرهم، ونتيجة لذلك حصل الجمهوريون على اعتراف أكثر من خمسين دولة، كما أصبحت عضواً في منظمة الأمم المتحدة(١).

إن المعايش للثورة آنذاك يأمل بأن تشهد اليمن تحولاً حضارياً وفكرياً يسهم في تقدمها وخلق دولة حديثة، إلاَّ أن الثوار لم يكونوا بعيدين عن أبناء عمومتهم الملكيين من حيث الطبقية والفوقية، كما برزت في عهدهم القوى الاقطاعية – القبلية– التي احتفظت بسيطرتها على عديد من المناطق، كما أعطت هذه الثورة دفعة لتنامي النزعات التقدمية في أواسط المجتمع اليمني والتي كانت وثيقة الصلة بقضية إنشاء الدولة المركزية القوية تحت لواء الوحدة الوطنية(٢).

ومن جانب آخر نلاحظ أن الثورة العسكرية التي قادها السلال قد أحدثت تراجعاً مخيفاً على المستوى الأمني، وهذا بنظري لا يمكن تجاوزه متى ما كان النظام العسكري هو الحاكم على بقعة مدنية ذات تنوع عرقي ومذهبي وفكري، إذ لا يمكن تحقيق أداة النجاح إلا باتباع سياسة التوطين الأيديولوجي الذي يجعل من فكر الدولة ومصالحها هو الهدف الأسمى لدى السَّاسة والشعب معاً، فمتى وجدت هذه اللحمة واتحد الهدف بين الشعب وقادتهم فإننا بالنهاية سنرى التقدم والازدهار الحضاري في

---

(١) ايلينا، التطور السياسي، ص٣٧-٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٦.

أرض ظن العالم بأنها لن تنهض من كبوتها التي صنعت في الخارج وترجمها أتباع -كان لهم مطامع شخصية على حساب شعوبهم- في الداخل.

وعلى أية حال فإن السلال حاول القيام ببعض الإصلاحات الداخلية، كما شرع بأعمال التنمية العسكرية والاقتصادية والعلمية[١]؛ إلاّ أن الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن قد عرقلت سير التنمية فيها، وكأن العقد قد انفرط من يد الفرد الواحد إلى يد الجماعة، وهذا حتما ألقى بضلاله على الأوضاع الداخلية في اليمن، فالنظام السابق -على علاّته- لا شك أنه كان الأصلح لمجتمع قبلي عربي، كما أن الثورات الجمهورية في الوطن العربي لم تكن هي الحل الأمثل لمعالجة الأوضاع الداخلية بل كان لها أثراً سلبياً على المجتمعات التي ظهرت فيها؛ وهنا يحسن أن نستشهد بمقولة لرئيس مصر السابق وقائد ثورة ١٩٥٢م والذي يقول في مذكراته معلقاً على الثورة التي قادها ضد النظام الملكي في مصر: "كان كل ضابط من ضباط الثورة يريد أن يملك، يملك مثل الملك، ويحكم مثل رئيس الحكومة...لذلك فهم يسمون الوزراء بالسعادة...وكان زملاؤهم الضباط يقولون عنهم: طردنا ملكاً وجئنا بثلاثة عشر ملكاً آخر، هكذا حدث بعد أيام قليلة من الثورة"[٢].

إن المتبصر في الواقع اليمني يصل إلى نتيجة مفادها: أنه لا يمكن للثورات العسكرية أن تكون هي الحل الأمثل لإحداث إصلاح في المجتمعات المدنية، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة خاصة لمن يتتبع أحوال الدول التي خاضت تجارب مماثلة، إذ لا أبالغ حينما أقول أنها قد تحتاج لقرن من الزمان حتى تستعيد عافيتها وذلك إثر ما شهدته من أعمال هدم للمبادئ والقيم، وتخريب للبنى التحتية، علاوة على ما

---

(١) قدورة، تاريخ، ص٤١-٤٤

(٢) نجيب، محمد: مذكرات محمد نجيب (كنت رئيساً لمصر)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط٢، ١٩٨٤م، ص٢٠١.

سببته من نزع لفتيل النزاعات الأهلية والطائفية، ولذا فإن التغيير بشكل سلمي لا شك أنه هو الحل الأمثل متى ما أمكن ذلك.

لقد حرصت المملكة العربية السعودية بشتى الوسائل المحافظة على النظام المدني الملكي السابق في اليمن[١] على الرغم من الاختلاف الفكري بين البلدين، لأنها تدرك تماماً أن التحول الذي ستشهده اليمن سيجعل منها بؤرة مهددة لأمنها، ومع ذلك فقد اصطدمت المملكة العربية السعودية بتزايد الدعم الخارجي والعربي لحركة الانقلاب التي شهدتها اليمن، وهنا نلاحظ حكمة قادة المملكة العربية السعودية في ضرورة التعايش مع هذا الواقع واحتوائه وعدم الاستمرار في استنزاف قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم محاولة فتح قنوات دبلوماسية مع تلك الزعامات التي حكمت اليمن في تلك الفترة، على الرغم من أنها بقيت على أهبة الاستعداد متى ما تطلب الأمر للتدخل في سبيل حماية أمن شعبها، وقد حدث ذلك أكثر من مرَّة، بل إن المملكة العربية السعودية بقادتها وشعبها عملوا على النهوض باليمن اقتصاديا فاحتضنت أبناءها على الرغم اشتعال فتيل الحرب مع جماعات انفصالية إرهابية قد يكون لها موالين فكرياً داخل المملكة، ومع ذلك فقد تمكنت دولتنا الرشيدة وبفضل الله ومن ثم فطنة قادتها وقوة اجهزتها الأمنية والعسكرية البقاء منتصرة على كل من يريد المساس في أمنها ومصالحها.

الجدير بالذكر أن ثورة السلال تلقت دعماً عسكرياً من رئيس مصر جمال عبدالناصر (٢٥ يونيو ١٩٥٦-٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م) حيث أرسلت فرقاً عسكرية لحماية الثوار ضد الموالين للحكم السابق؛ وهذا لا يعني بأن مصر أرادت زعزعة الأمن

---

(١) فايد، مروى سليمان: العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من ١٩٣٢-١٩٥٣م، مصر، (رسالة ماجستير)، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠٠٤م، ص١٨٥ وما بعدها؛ نعمان، سعود واليمن، ص٥١ وما بعدها.

في اليمن، فهي بلا شك تشاطر الدول الإقليمية في حرصها على استتباب الأمن، ومحاربة الإرهاب، وإنما كان الدعم جلياً للنظام السياسي -الجمهوري- الذي تتشابه فيه مصر مع الثوار، ولذا أتى الدَّعم بشكل مباشر وغير مباشر؛ ويعلل عبدالناصر ذلك التدخل بقوله: "إننا ذهبنا إلى اليمن لننتصر للمبادئ لا لينتصر الأشخاص"(١).

لم تمكث القوات المصرية في اليمن طويلاً، إذ كان لهزيمة العرب عام ١٩٦٧م انعكاسه السلبي على الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص؛ وهذا سينسحب تدريجياً على القوات العسكرية المتواجدة في مصر، حيث وجهت حكومة مصر ثقلها العسكري في سبيل استعادة سيناء(٢).

إبان الحروب الأهلية في اليمن حاولت بعض القوى الخارجية كالمملكة العربية السعودية ومصر التدخل لحل الخلافات في اليمن وتثبيت دعائم الأمن فيها، ثم جاء الدور على القمة العربية بالخرطوم والتي عقدت في ٣١ أغسطس من عام ١٩٦٧م، وكان من أهم ما خرجت به تنفيذ ما تم في مؤتمر جدة بين الملك فيصل (٢ نوفمبر ١٩٦٤-٢٥ مارس ١٩٧٥م) وعبد الناصر حول التزام مصر بسحب قواتها من اليمن خلال ثلاثة أشهر، ومن ثم العمل على إجراء استفتاء شعبي حول شكل النظام في اليمن، على أن يتولى السلال رئاسة الحكومة الانتقالية، والتزام المملكة العربية السعودية بإيقاف الدعم للملكيين. وبالفعل شكّلت لجنة ثلاثية ضمَّت كلاً من مبعوث العراق والسودان والمغرب وذلك لمراقبة تنفيذ هَذه الاتفاقية(٣).

---

(١) قدورة، تاريخ، ص٤١.

(٢) للمزيد عن تلك الأحداث، انظر: مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ١٩١٧-١٩٨٢م. ترجمة: محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١م، ص١٦١.

(٣) مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص١٦٢.

رفض الجمهوريون اتفاقية الخرطوم ورأوا أن الاعتراف بالنظام الجمهوري شرط أساس لحل القضية اليمنية، وخرجت في البلد عدَّة مظاهرات تدعم السلال[١]، إلاَّ أن موقف السلال كان ضعيفاً تجاه قرارات المؤتمر العربي، حيث بدأ نفوذه السياسي يضعف، كما ظهر السلال في موقف المستسلم والداعم لجماعة الإخوان وكان يماطل كثيراً في مسألة الإصلاح العسكري وتكوين جيش شعبي يمني، وذلك بحجة أن هذا الإجراء سيضعف من نفوذ الإخوان "وكان السلال يقول في مناقشاته بهذا الصدد: إذا تكون الجيش الشعبي فماذا سيبقى للإخوان العرب وهم ما جاءوا إلا لحماية الثورة، ولماذا لا نترك الأمور العسكرية لهم وننصرف نحن للعمل المفيد...إلخ. ولا أحد يدري ما هو العمل المفيد في عقل السلال"[٢].

على أية حال نلحظ أن أيام السلال قد أذنت بالأفول فالكره له بدأ يتولد وعدم استيعابه للمرحلة القادمة قد ألقى بضلاله على سياسته الداخلية والخارجية. ويمكن أن نلخّص فترة السلال بأنها كانت سلطة عسكرية بيد المصريين خارجياً والضباط داخلياً، حيث لم يتمكن إرساء دعائم النظام الجمهوري مما شجع أعدائه بقيادة عبدالرحمن الأرياني لإعلان الانقلاب عليه مستغلين سفر السلال للعراق، وكان أنصار السلال قليلي العدد، كما أن القوى الوطنية لم تلعب دوراً حاسماً في النضال له من أجل الاستمرار في السلطة[٣]، فكانت تلك العوامل سبباً لإعلان الأرياني في

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦٣- ١٦٤.

(٢) الراعي، عبدالله: قصة ثورة وثوار (حقائق ووثائق عن ثورة سبتمبر ٦٢)، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٤٠؛ وللمزيد حول العوامل الرئيسية المؤثرة على اتخاذ القرار في فترة حكم السلال، انظر: عبده، عبدالملك سعيد: العوامل المؤثرة في القرار اليمني ١٩٦٢-١٩٧٨م، دراسة سياسية تحليلية، صنعاء، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢م، ص١٧ وما بعدها.

(٣) مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص١٦٣-١٦٤.

الخامس من نوفمبر من عام ١٩٦٧م الثورة على السلال وتولي زمام السلطة في اليمن(١).

"فسر الملكيون ما حصل في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، بأنه انشقاق خطير في الصف الجمهوري، وأن هذا الانشقاق، بالإضافة إلى انسحاب القوات المصرية، وعدم إمداد الجمهوريين بالسلاح والذخائر والمؤن من المصريين والاتحاد السوفييتي، قد جعل النظام الجمهوري في وضع ضعيف يمكن الانقضاض عليه وإسقاطه بسهولة. وكان قد تكون رأي لدى الملكيين أن احتلال المناطق والمدن النائية، وكذلك قطع طرق الإمداد على الجمهوريين لم تكن لها فائدة كبيرة، ولذلك اتجه تفكيرهم إلى أن احتلال العاصمة صنعاء هو الخيار الوحيد لحسم الموقف، وإسقاط كل حسابات الجمهوريين وبهذا التفكير الخطير الذي توصل إليه الملكيون وهو أن احتلال العاصمة هو إسقاط لمواقع الجمهوريين – أو الجمهورية على وجه أدق– أو أن احتلالها هو في الواقع سيكون الاستيلاء الفعلي على السلطة"(٢). انظر: بركات، مسار يماني، ص٨٦.

الجدير بالذكر أن الأرياني لم يكن رجلاً عسكرياً حيث غلب على فترة رئاسته التي امتدت من عام ١٩٦٧-١٩٧٤م الطابع المدني، دلَّ على ذلك قيامه بنقل مقاليد السلطة العليا من المجلس العسكري إلى المجلس الجمهوري، حيث لاقى هذا الإجراء تأييداً لدى الموالين للنظام الملكي، حيث وجدوا بذلك فرصة كي يستعيدوا على الأقل مواقعهم–دون دولتهم–، خاصة بعد خروج القوات المصرية؛ إلاَّ أن هؤلاء المعرضين للأرياني قد انقسموا وفق ثلاث توجهات:

---

(١) البردوني، اليمن، ص٥٠٩-٥١٢.

(٢) بركات، عبدالله حسين: مسار يماني (فصول من الذاكرة)، الشارقة، دار الثقافة العربية، ط١، ٢٠٠٣م، ص٨٦.

الأول: يرى ضرورة استعادة الملكية.

الثاني: يحبذ أن يرى على العرش أسرة أخرى.

الثالث: يدعم فكرة الدولة الإسلامية [١].

على أية حال فإن الصراع المسلَّح بين الملكيين والجمهوريين قد استمر حتى عام ١٩٦٩م[٢]، حيث انتصر الجمهوريون في نهاية المطاف وذلك بعد سقوط آخر معقل للملكيين في صعدة. وهنا يقول الدكتور عبدالله بركات معلقاً على نجاح الثوار الجمهوريين في الصمود أمام المحاولة الملكية لاستعادة إرثها عام ١٩٦٧م "إذا كان يوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م هو تاريخ قيام الثورة وإعلان الجمهورية، وهو بداية انعتاق الشعب اليمني من الاستبداد وانطلاقه للتحرر من الاستعمار، ففي اعتقادي إن ملحمة حرب السبعين يوماً تعد مرحلة تثبيت النظام الجمهوري واستمرارية الثورة ومبادئها الستة"[٣]. بعدها عمل الجمهوريون على مدّ جسور العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وبالفعل تم ذلكَ عام ١٩٧٠م، فكان لذلك أثره الإيجابي، لكن ما كادت الأوضاع أن تهدأ في الشمال اليمني إلا وتفتح على الأرياني جبهة أخرى [٤]، حيث ظهرت على السطح بوادر الحرب بين اليمن الشمالي والجنوبي، وأخذت الدول الخارجية منذ بداية هذه الخلافات تحاول التدخل لإيجاد حيز لها داخل الأراضي اليمنية وذلك بهدف رعاية مصالحها على حساب مصالح الشعب المغلوب على أمره.

---

(١) للمزيد حول ذلك، انظر: مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص٢٥٠-٢٥١.

(٢) ضيف الله، عبد اللطيف: حصار صنعاء ١٩٦٧-١٩٦٨م، مطابع المستقبل العربي، ط١، ٢٠٠٩م، ص٣٢ وما بعدها.

(٣) بركات، مسار يماني، ص٨١.

(٤) للمزيد حول تلك الأحداث انظر: مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص٢٥٠-٢٦٧.

على أية حال فقد ألقى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية بضلاله على فترة رئاسة عبدالرحمن الأرياني، الذي كان قد تقدَّم أكثر من مرَّة بطلب استقالته خوفاً من اندلاع حرب أهلية "إلاَّ أنه وفي كل مرة وبمرور الوقت كان يجد نفسه ومن جديد وبناء على طلب القوى المنافسة له في منصبه"[١]؛ فالمعارضون رغم اختلافهم معه يرون أن بقاء الأرياني على علاته خير من عودة القادة العسكريين.

ويظهر أن الأرياني ونتيجة لما سبق قد سئم من انتشار الفوضى وتدهور العلاقات بين الشطر الشمالي والجنوبي وتفشي الفساد والرشوة في البلاد، وهنا اقتنع بضرورة تسليم الرئاسة لسلطة عسكرية، وبالفعل أعلن في ١٣ يونيو من عام١٩٧٤م استقالة الأرياني وانتقال الرئاسة إلى الجيش، حيث عين إبراهيم الحمدي رئيسا للجمهورية، والذي يعد الحل الأمثل بنظر الثوار لمواجهة الاضطرابات الحاصلة في الشمال اليمني.

حاول إبراهيم الحمدي وطوال فترة حكمه الممتد من ١٣ يونيو ١٩٧٤ إلى ١١ أكتوبر ١٩٧٧م[٢] القيام ببعض الإصلاحات، كما عمل على ملف الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب وذلك من خلال محاولة إيجاد حل دبلوماسي مع الحزب الاشتراكي ناهجاً سياسة الاعتدال في العلاقات مع قادة الشطر الجنوبي المدعومين من قبل الاتحاد السوفييتي[٣].

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٧٨.

(٢) الزركلي، خير الدين: إتمام الأعلام، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٩م، ص١٧.

(٣) ثابت، أروى محمد: إبراهيم الحمدي (حياته ودوره السياسي في اليمن)، (رسالة ماجستير)، اليمن، جامعة الحديدة، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، ص١١٢-١٢٧.

كان أمام الحمدي معضله أخرى تمثلت بتنامي أطماع شيوخ القبائل الذين حاولوا استعادة أماكنهم التي كانوا عليها إبان العهد الملكي، إلاَّ أن الحمدي استمر في سياسة الحد من نفوذ القبائل وتدخلها في السلطة، حيث سعى لإيجاد لغة مشتركة مع الأحزاب السياسية في بلاده بهدف مواجهة هذه القلاقل(١)، ومع ذلك فالحمدي لم يكن يستطيع الوقوف وحده في وجه كل تلك التحديات والعقبات، ونتيجة لتردي الأوضاع وضعف الأمن تعرض في ١١ أكتوبر من عام ١٩٧٧م للاغتيال، وكان حينها ينوي القيام بزيارة لعدن بهدف المصالحة(٢).

ثم تولى الرئاسة في الشطر الشمالي المقدَّم أحمد بن حسين الغشمي(٣)، حيث بادر بتكوين مجلس للشعب مكون من مختلف مناطق البلاد وفئات الشعب والتيارات الوطنية؛ إذ كان يرغب بهذا الإجراء أن يكون حلاً جذرياً لاستقرار الأوضاع من خلال توسيع القيادة الاجتماعية وتأمين دعم مختلف مكون من كافة عناصر وفئات المجتمع القبلية والدينية(٤).

وهنا ينبغي أن نعلق على هذه المشاهد الإجرائيةٍ، إذ أن كل رئيس يظن أنه وضع يده على الجرح وأنه يعرف الدواء فيقدم حلولاً واهية لا يمكن تطبيقها في مجتمع متنوع الأطياف وغير مستوعب لفكر النظام الجديد وحيثياته، حيث تعود هذا

---

(١) ثابت، إبراهيم الحمدي، ص١٨١ وما بعدها.

(٢) بركات، عبدالله حسين: مسار يماني، ص١٨٥؛ ثابت، إبراهيم الحمدي، ص٢٢٧ وما بعدها.

(٣) أحمد بن حسين الغشمي سياسي عسكري عين رئيسا لأركان حرب الفوج، وتولى عدة مناصب عسكرية، كما شارك في انقلاب عام ١٩٧٤م الذي عين بعده رئيسا لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وبعد اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في ١٩٧٧م تولى رئاسة الجمهورية، وفي ٢٤يونيو عام ١٩٧٨م اغتيل الغشمي أثناء استقباله مبعوث جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، انظر: الزركلي، إتمام الأعلام، ص٣٢.

(٤) مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص٢٨١.

المجتمع ومنذ قرون على سلطة القبيلة ونفوذ شيخ العشيرة، أكثر من سلطة الضباط وسوط الجنود.

على أية حال –وكما هو حاصل بشكل متكرر– فإن رئاسة الغشمي لم تدم طويلاً حيث اغتيل هو أيضاً في ٢٤ يونيو من عام ١٩٧٨م[١] إثر انفجار حقيبة ملغومة، وكان قبيل مقتله قد التقى بممثلين من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن، مما أعطى مبرراً لقادة الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء لاتهام عدن بمقتل الرئيس أحمد الغشمي[٢]، وبذلك وصلت العلاقة بين الشطرين إلى أوجها في التنافر.

وعلى إثر مقتل أحمد الغشمي عقدت في ١٧ يوليو من عام ١٩٧٨م جلسة استثنائية لمجلس الشعب التأسيسي والذي اقترح فيه رئيس المجلس عبد الكريم العرشي (٢٤ يونيو – ١٨ يوليو من عام ١٩٧٨م) انتخاب عضو مجلس الرئاسة المؤقت نائب القائد العام رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة المقدم علي عبد الله صالح رئيساً للبلاد، حيث أقر هذا الاقتراح بالإجماع من الأعضاء، وبالفعل قام علي عبد الله صالح في ١٨ يوليو ١٩٧٨م بإلقاء خطاب أكد فيه تمسكه بمبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢م[٣]. ولساني حالهم يقول: هل التخلي عن هذه المبادئ هي السبب لتردي الأوضاع؟ أم أن الدواء الذي يرونه هو في الأساس داء!.

وخلاصة القول وعطفًا على ما سبق من أحداث منذ ثورة ١٩٤٨م حتى عام ١٩٧٨م نلاحظ أن السَّاسة اليمنين قد افتقدوا لمبادئ المهارات القيادية للأجهزة الإدارية مما ترتب عليه ضعفاً في العلاقات الخارجية، ومن جانب آخر نلاحظ أن الدول العالمية

---

(١) بركات، مسار يماني، ص١٨٦.

(٢) مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص٢٧٨-٢٨٣.

(٣) مجموعة مؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر، ص٢٨٤.

بشكل عام والإقليمية بشكل خاص كانت تدرك سياسة التوازنات العسكرية التي حاول رؤساء اليمن خلقها وذلك بهدف تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب شعوبهم، مما أدَّى في النهاية إلى سقوط نظام رئيس تلو آخر، ورأينا أن سياسة تعبئة بعض القوي المحلية عسكرياً في سبيل العمل على استغلالها لخدمة مصالحهم الشخصية، وهذه السياسة ما فتأت أن انكشفت أمام الملأ، وبالتالي لقى كل رئيس حتفه أو نهاية رئاسته قبل الوقت الذي كان يؤمله[١] حيث تخلى عنه المؤيدون له داخلياً والقوى العالمية خارجياً، حتى آلت بهم أعمالهم إلى أن لقوا مصرعهم على يد من مدَّوا لهم يد العون يوماً وعلى يد من أرتموا بأحضانهم ضناً منه بأنهم سيشكلون طوق النجاة للاحتفاظ بالرَّمق الأخير من أجل البقاء على سدَّة الرئاسة متى ما أرادوا، ولم يعلموا بأن الأعداء والطامعين يفكرون بذات الزاوية التي يفكر فيها، وهنا اصطدمت المصالح فكانت نهايتهم، واصبح الضحية في الأخير هو المجتمع المغلوب على أمره.

(١) للمزيد حول ذلك والأحداث التي جرت في عهد سلفهم علي عبدالله صالح، انظر: الشميري، عبد الوالي: ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب، صنعاء، مكتبة اليسر، ط ٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٩٤ وما بعدها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق فإن الباحث قد توصل لأهم الحقائق التالية:

١. كان لطبيعة الموقع الجغرافي لليمن أثراً في تردي الأوضاع الأمنية فيه، وبالتالي تنامت أطماع الدول والفرق والنحل والجماعات والتنظيمات الإرهابية التي وجدت في اليمن بغيتها.
٢. بينت الدراسة أن لشيوخ القبائل أثراً سلبياً وآخر إيجابياً على من يتولى السلطة في اليمن سواء في عهد الملكية أو الجمهورية.
٣. أثبتت الدراسة أنه لا يمكن للثورات العسكرية أن تكون حلاً لإحداث تحول وإصلاح في المجتمعات المدنية.
٤. بينت الدراسة أن المستفيد من تردي الأوضاع الأمنية في اليمن هي تلك الحركات الفكرية ذات التوجه الثوري والإرهابي.
٥. بينت الدراسة جهود المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في بث الأمن في اليمن ودعم الشرعية.
٦. أظهرت الدراسة أثر وجود الحركات الفكرية والجماعات الإرهابية على الشعب اليمني، والتي لا يمكن أن يكون لها شأن لولا الدَّعم التي تلقته من أطراف خارجية، يقابله في ذلك تهاون في السلطة المحلية.
٧. أثبتت الدراسة أنه وعلى الرغم من تلقي الثوار دعماً مباشراً من قبل الحكومة المصرية وهو مالم يرض أصحاب الرأي في المملكة العربية السعودية، إلاَّ أن حكام البلدين بدبلوماسيتهم تمكنوا من تجاوز هذه المرحلة، فحافظوا على روابط الصلة بينهم على كافة الأصعدة، ولله الحمد.

توصية:

توصي الدراسة الباحثين بضرورة البحث والتقصي عن أخبار الثورة اليمنية وما تلاها من أحداث، وأثر ذلك على تنامي الجماعات الإرهابية والانفصالية، ومن ثم دراسة تاريخ تلك الحقبة بعمق من حيث الجانب السياسي والحضاري بهدف الخروج بحكم أفضل عن أحوال اليمن آنذاك.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

أولاً: المصادر العربية المنشورة:

٢. الريحاني، أمين: ملوك العرب، لندن، مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠٢١م.

٣. الهمداني، الحسن بن أحمد: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد ابن علي الأكوع الحوالي، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط١، ١٩٩٠م.

٤. الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى (كتاب جغرافي جيولوجي تاريخي)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط ٢، ١٩٩١م.

٥. الراعي، عبدالله: قصة ثورة وثوار (حقائق ووثائق عن ثورة سبتمبر ٦٢)، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٩م.

ثانياً: المعاجم والموسوعات العربية:

٦. الزركلي، خير الدين: إتمام الأعلام، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٩م.

٧. الزركلي، خير الدين: الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٨. زناتي، أنور: موسوعة تاريخ العالم (منذ توحيد القطرين وحتى أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها – دراسة حولية تقوم على المصادر والوثائق)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٧م.

٩. مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ١٩١٧-١٩٨٢م. ترجمة: محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١م.

١٠. مجموعة من المؤلفين، معجم البلدان والقبائل في شبه الجزيرة العربية والعراق وجنوبي الأردن وسيناء، ترجمة وتعليق: عبدالله بن ناصر الوليعي، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، ط١، ٢٠١٤م.

١١. المركز الوطني اليمني للمعلومات www.yemen.nice.info.

ثالثاً: المذكرات العربية المنشورة:

١٢. نجيب، محمد: مذكرات محمد نجيب (كنت رئيساً لمصر)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١٣. ثابت، أروى محمد: إبراهيم الحمدي (حياته ودوره السياسي في اليمن)، (رسالة ماجستير)، اليمن، جامعة الحديدة، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، ٢٠١٨م.

١٤. فايد، مروى سليمان: العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من ١٩٣٢-١٩٥٣م، (رسالة ماجستير)، مصر، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠٠٤م.

خامساً: المراجع العربية:

١٥. أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٦م.

١٦. أبو اصبع، أحمد: تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن ١٩٥٥-١٩٦٣م، مصر، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٤م.

١٧. أوبالانس، أدجار: اليمن (الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م) ترجمة: عبدالخالق محمد لاشين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠م.

١٨. ايلينا . ك، جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٥-١٩٦٢م، ترجمة: علي عبد الله البحر محمد، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٤م.

١٩. البردوني، عبدالله: اليمن الجمهوري، اليمن، دار الأندلس، ط ٥، ١٩٩٧م.

٢٠. بركات، عبدالله حسين: مسار يماني (فصول من الذاكرة)، الشارقة، دار الثقافة العربية، ط١، ٢٠٠٣م.

٢١. بولودري،جون: العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ١٩١٤-١٩١٩م، ترجمة: سيد مصطفى سالم، القاهرة، دار الأمين، د. ت.

٢٢. حجي، المثنى حمزة: قراءات استراتيجية لأحداث الشرق الأوسط والعالم، الرياض، ب. ن، ط١، ٢٠١٩م.

٢٣. الدغشي، أحمد: السلفية في اليمن، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٤م.

٢٤. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

٢٥. الشميري، عبد الوالي: ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب، صنعاء، مكتبة اليسر، ط ٣، ١٩٩٥م.

٢٦. ضيف الله، عبد اللطيف: حصار صنعاء ١٩٦٧-١٩٦٨م، مطابع المستقبل العربي، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٧. عبد الله، عبدالرحيم: اليمن ثورة وثوار، صنعاء، مجلة اليمن الجديد، ١٩٦٣م، العدد١٢٠٠١م.

٢٨. عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسيَّة (دراسة وتحليل تطبيقي بعلم الجيوبوليتكيا والجغرافيا السياسية)، الكويت، وكالة المطبوعات، ط١، ١٩٧٧م.

٢٩.عبده، عبد الملك سعيد: العوامل المؤثرة في القرار اليمني ١٩٦٢-١٩٧٨م، دراسة سياسية تحليلية، صنعاء، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢م.

٣٠.فريح، م.م وجدان كارون: دور الإخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد: الحادي عشر، سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١م.

٣١.المولى، سعود: اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، بيروت، مدارك للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م.

٣٢.نعمان، لطفي فؤاد: سعود واليمن، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، ٢٠٢٠م.